ASJP Algerian Scientific Journal Platform
- دراسات اقتصادية -
ISSN 2602-7925
https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/417
المجلد: 15 العدد: 02(2021) ص 54-68

أثر جائحة كورونا على أسعار البترول ومدى انعكاس ذلك على الدول المصدرة والمستوردة له:

دراسة تحليلية للفترة الممتدة بين مارس 2020 إلى غاية مارس 2021

The impact of the Corona pandemic on oil prices, and its implications on oil-exporting and importing countries

Analytical study for the period from March 2020 to March 2021

صراوي مراد
جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي (الجزائر)
mouradsraoui@yahoo.fr

معلومات المقال

تاريخ الارسال:
2021/05/30
تاريخ القبول:
2021/07/07

الكلمات المفتاحية:
- ✓ جائحة كورونا؛
- ✓ أسعار النفط؛
- ✓ الدول المستوردة.

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى بيان أثر جائحة كورونا على أسعار النفط، وانعكاسات ذلك على الدول المصدرة والمستوردة للنفط على حد سواء. تتمثل الآثار الخطيرة لجائحة كورونا في انخفاض الطلب العالمي على النفط، مما أدى إلى انهيار مداخيل كثير من الدول المصدرة له. من جهة أخرى، أدى انهيار أسعار النفط خلال هذه الفترة إلى وجود فائض في الأسواق.

Article info

Received : *30/05/2021*
Accepted *07/07/2021*

Keywords:
- ✓ *Corona pandemic;*
- ✓ *Oil prices;*
- ✓ *Oil importing.*

Abstract :

This study aims to demonstrate the impact of the Corona pandemic on oil prices, and its implications for oil-exporting and importing countries alike. The dangerous effects of the Corona pandemic are the reduction in global demand for oil, which led to the collapse of the incomes of many exporting countries. On the other hand, the collapse of oil prices during this period led to a surplus in the markets.

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

1. مقدمة:

أدى انتشار فيروس كورونا المستجد في كل أنحاء المعمورة، والذي أبلغت عنه السلطات الصينية لأول مرة منظمة الصحة العالمية في 31 ديسمبر 2019م، إلى إصابة أكثر من 144 مليون شخص وتسبب في حوالي 3,4 مليون وفاة حتى 15 ماي 2021م. وقد تعافى منه أكثر من 142,6 مليون شخص حول العالم.

أثر هذا الفيروس بشكل خطير على كل بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، فحتى 15 ماي 2021م، بلغ عدد الإصابات في إيران أكثر من 2,74 مليون إصابة بالفيروس، وما لا يقل عن 76 ألف وفاة. وقد أدت الزيادة السريعة للإصابات هناك إلى تعطل شبه كامل للإنتاج والتجارة الخارجية في البلاد. والحال نفسه نجده في بلدان المنطقة، والتي فرضت بدورها تدابير وقائية صارمة جدا لمنع تفاقم الأزمة.

وحتى 15 ماي 2021م، بلغ عدد الإصابات في المملكة العربية السعودية أكثر من 432 ألف، قطر 213 ألف، البحرين أكثر من 200 ألف، العراق أكثر من 1,136 مليون، الكويت أكثر من 290 ألف والإمارات العربية المتحدة أكثر من 544 ألف.

كما أبلغت الإصابات في الجزائر 125 ألف، مصر أكثر من 243 ألف، لبنان أكثر من 535 ألف، المغرب أكثر من 514 ألف وفي تونس أكثر من 325 ألف إصابة.

تعتمد القدرة على احتواء الفيروس على قوة أنظمة الصحة العامة في المنطقة، والتي تضعها منظمة الصحة العالمية في مرتبة عالية نسبيا، باستثناء اليمن وجيبوتي، من بين 191 نظاما صحيا في العالم (بن الطيب، 2020). ومع ذلك، لا تزال هناك حاجة إلى الشفافية وتدفق المعلومات بمزيد من الحرية. تخاطر المنطقة بعواقب وخيمة إذا لم تعالج قضايا الشفافية وتدفق المعلومات سريعا خلال هذه الأزمة الصحية.

1.1. إشكالية الدراسة:

فيما يتجلى أثر جائحة كورونا على أسعار البترول ومدى انعكاس ذلك على الدول المصدرة والمستوردة له؟

2.1. فرضيات الدراسة:

من أجل معالجة الموضوع والإحاطة بكل جوانبة إرتأينا وضع الفرضيات التالية:

الفرضية الأولى: جائحة كورونا جائحة عالمية أتت على الأخضر واليابس، أي أنها لن تؤثر فقط بشكل سلبي على الدول المصدرة للبترول، بل ستنتقل هذه الأثار السلبية إلى الدول المستوردة، بإعتبار معظمها دول صناعية كبرى كالصين والولايات المتحدة الأمريكية، وشركاتها تشتغل في التنقيب عن هذا النفط، وخصوصا التي تنشط في مجال التنقيب عن الغاز الصخري؛

الفرضية الثانية: جائحة كورونا جائحة لن يطول مدها كثيرا، مما سيؤدي إلى بوادر انفراج في المدى القريب، وهذا ما سيؤدي إلى زيادة الطلب على السوق العالمية للنفط، مما سينعكس على ارتفاع أسعار البترول.

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

3.1. أهداف البحث:

نهدف من خلال هذه الدراسة إلى إبراز ما يلي:

- الرغبة في معرفة الأثار المباشرة لجائحة كرونا على الدول المصدرة للبترول؛
- الرغبة في معرفة الأثار المباشرة لجائحة كرونا على الدول المستوردة للبترول؛
- الرغبة في دراسة الأثار التي خلفتها أزمة كورونا على اقتصاديات الدول المصدرة للبترول نتيجة انخفاض أسعاره؛
- الرغبة في معرفة الأفق المتوقعة لانفراج أزمة انخفاض أسعر البترول؛
- الرغبة في التعرف على الحلول البديلة التي وضعتها الدول المصدرة للبترول لمواجهة أزمة انخفاض مداخيلها من صادرات البترول.

4.1. منهجية البحث:

سنعتمد في هذه الدراسة على المنهج التالي:

المنهج الوصفي التحليلي: وذلك بغرض عرض كل ما يتعلق بموضوع الدراسة من بيانات ومعلومات ذات الصلة، مع محاولة تحليلها تحيلا اقتصاديا، للخروج بالنتائج المتوقعة للدراسة، وإعطاء التوصيات اللازمة.

2. الإطار المفاهيمي للموضوع:

1.2. التعريف بفيروس كورونا:

تعد فيروسات كورونا من السلالة الواسعة من الفيروسات التي تسبب المرض للحيوان والإنسان معا، والمعروف أن فيروس كورونا يسبب للبشر أمراض تنفسية تتراوح حدتها من نزلات البرد الشائعة إلى الأمراض الأشد وخامة، مثل متلازمة الشرق الأوسط التنفسية (ميرس) (le Syndrome Respiratoire du Moyen-Orient: MERS)، والمتلازمة التنفسية الحادة الوخيمة (سارس) (le Syndrome Respiratoire Aigu Sévère: SRAS). ويسبب فيروس كورونا المكتشف في ديسمبر 2019م والمعروف بكوفيد 19 أمراضا تنفسية حادة، تؤدي إلى عرقلة الجهاز التنفسي للإنسان، مما يعرض حياته للخطر (مومني، تربش، وعامر برحو، 2020).

2.2 مرض كوفيد-19

مرض كوفيد-19 هو مرض معد، يسببه آخر فيروس تم اكتشافه من سلالة فيروسات كورونا. ولم يكن هناك أي علم بوجود هذا الفيروس الجديد، وقد ظهر لأول مرة قبل بدء تفشيه في مدينة **ووهان الصينية**، وذلك في ديسمبر 2019م. وقد تحول مرض كوفيد-19 الآن إلى جائحة عالمية مست تقريبا جل بلدان العالم في جميع قاراته.

3.2. أعراض فيروس كوفيد-19

تتمثل الأعراض الأكثر شيوعا والمرتبطة بفيروس كوفيد-19، في الحمى والإرهاق والسعال الجاف، فقدان الذوق والتهاب اللوزتين. وتشمل الأعراض الأخرى الأقل شيوعا، والتي يصاب بها بعض المرضى: كالآلام والأوجاع، احتقان الأنف، الصداع، التهاب الملتحمة، ألم الحلق، الإسهال، فقدان حاسة الذوق أو الشم، ظهور طفح جلدي أو تغير لون أصابع اليدين أو القدمين. وعادة ما تكون

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

هذه الأعراض خفيفة، وتبدأ بشكل تدريجي، ويصاب أغلب الناس بالعدوى دون أن يشعروا بهذا المرض السريع الانتشار إلا بأعراض خفيفة جدا.

4.2. التعافي من فيروس كوفيد-19:

يتعافى أغلب الناس وبنسبة تتجاوز 80% من المصابين، وهذه الأغلبية من الناس المصابة لا يحتاجون إلى علاج خاص. ولكن الأعراض تشتد لدى شخص واحد تقريبا من بين كل خمسة (05) أشخاص مصابين بفيروس كوفيد-19، فيعاني في الأيام الأولى من إصابته من صعوبة حادة في التنفس. تزداد مخاطر الإصابة بمضاعفات وخيمة بين المسنين والأشخاص المصابين بمشاكل صحية أخرى، مثل ارتفاع ضغط الدم أو أمراض القلب والرئة أو السكري أو السرطان (بوعموشة، 2020).

ينبغي لجميع الأشخاص، أيا كانت أعمارهم، التماس العناية الطبية فورا، إذا أصيبوا بالحمى أو السعال، المصحوبين بصعوبة في التنفس وألم أو ضغط في الصدر أو فقدان القدرة على النطق أو الحركة. ويوصى قدر الإمكان، بالاتصال بالطبيب أو بمرفق الرعاية الصحية مسبقا، ليتسنى توجيه المريض إلى العيادة المناسبة لحالته.

3. منظمة الدول المصدرة للبترول (The Organization of the Petroleum Exporting Countries: OPEC):

1.3 التأسيس:

تأسست منظمة الدول المصدرة للبترول، والمعروفة بالاسم المختصر "أوبك" في 14 سبتمبر 1960م، وذلك بمبادرة من الدول الخمس (05) الأساسية المنتجة للنفط، وهي كل من المملكة العربية السعودية، إيران، العراق، الكويت وفنزويلا، وذلك في الاجتماع الذي عقد بالعاصمة العراقية بغداد، وبذلك أصبحت أوبك أهم منظمة تم إنشاؤها من طرف الدول النامية لرعاية مصالحها (مسعودي، غانية، وبوشول، 2019).

2.3. السبب الرئيسي في التأسيس:

يعود السبب الرئيسي لمبادرة إنشاء منظمة أوبك، إلى الرغبة في التكتل في مواجهة الشركات متعددة الجنسيات والشركات الكبرى في مجال النفط، والرغبة أيضا في السيطرة بشكل أكبر على أسعار البترول وترتيب الإنتاج.

وتعتبر الدول الخمسة (05) التي وقعت اتفاقية إنشاء منظمة أوبك، بمثابة الدول المؤسسة لها، وتضم المنظمة حاليا ثلاثة عشرة (13) دولة، وهي كل من الجزائر، أنغولا، غينيا الاستوائية، الجابون، إيران، العراق، الكويت، ليبيا، نيجيريا، جمهورية الكونغو، المملكة العربية السعودية، الإمارات العربية المتحدة وفنزويلا، والأعضاء السابقون في أوبك هم كل من الإكوادور، والتي علقت عضويتها في ديسمبر 1992م، وعادت الانضمام إلى الأوبك في أكتوبر 2007م، لكنها قررت سحب عضويتها مجددا من الأوبك اعتبارا من 1 جانفي 2020م، إندونيسيا علقت عضويتها في جانفي 2009م، وأعادت تنشيطها مرة أخرى في جانفي 2016م، لكنها قررت تعليق عضويتها مرة أخرى في الاجتماع 171 لمؤتمر أوبك في 30 نوفمبر 2016، والذي جرى في العاصمة النمساوية فيينا من أجل خفض الدول المصدرة للنفط إنتاجها بمعدل 1,2 مليون برميل يوميا، وذلك اعتبارا من أول شهر جانفي 2017م، وتعهدت الدول المنتجة غير الأعضاء بالمنظمة على خفض إنتاجها بمعدل 600 ألف برميل يوميا، منها 300 ألف برميل من روسيا. وعلقت قطر عضويتها في منظمة أوبك في 1 جانفي 2019م.

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

3.3. مقر منظمة أوبك:

انتقل مقر منظمة أوبك في عام 1965م من دولة سويسرا إلى العاصمة النمساوية فيينا، بالرغم من أن دولة النمسا ليست عضوا فيها.

وتصنف منظمة الأوبك على أنها منظمة غير حكومية وفقا للنظام الدولي، وبموجب المادة 102 من ميثاق الأمم المتحدة، وهي أيضا ليست مؤسسة تجارية ولا تدخل في عمليات مادية وتجارية، وتوفر دول أوبك ما يعادل 44 % من النفط العالمي، ولديها احتياطات أكيدة تقدر في مجملها بحوالي 81,5 % من نفط العالم.

4.3. دول أوبك+:

أوبك بلس هو اتفاق يضم ثلاثة وعشرون (23) دولة مصدرة للنفط، منها ثلاثة عشرة (13) دولة عضوا في منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك)، وعشرة (10) بلدان مصدرة للبترول لكنها ليست من بين أعضاء أوبك، وهذه البلدان هي كل من: روسيا، أذربيجان، البحرين، بروناي، كازاخستان، ماليزيا، المكسيك، عمان، جنوب السودان والسودان.

وقد جرى التوصل لهذا الاتفاق في نوفمبر 2016م، وذلك بهدف خفض إنتاج البترول، وهذا من أجل تحسين أسعاره في الأسواق العالمية. حيث تتعاون كل الدول سواء تلك العضوة في منظمة أوبك أو خارجها، بغية تثبيت أسعار النفط الخام العالمية، وهذا من خلال الموافقة على حصص إنتاج شمل كل الأعضاء المنخرطين في المنظمة أو خارجها، بحيث أن يكون الإنتاج العالمي أقل من الطلب أو الاستهلاك العالمي، وهذا بهدف رفع مستوى الأسعار إلى سقف يستجيب لمتطلبات جميع هؤلاء الأعضاء.

5.3. اجتماع مارس 2020م في العاصمة النمساوية فيينا:

اجتمعت دول أوبك بلس (OPEC+) في عاصمة الجمهورية النمساوية "فيينا"، وذلك لبحث خطة تمديد خفض الإنتاج، والذي كانت توصلت إليه هذه الأطراف في اجتماع ديسمبر 2019م، حول تنفيذ اتفاق أوبك وخارج أوبك، والذي انتهى دون التوصل لاتفاق حول تحديد كمية الخام المقرر طرحها في الأسواق العالمية في شهر جانفي 2020م.

وإذا عدنا إلى اجتماع مارس 2020م، والذي وافقت فيه 22 دولة على مقترح المملكة العربية السعودية، على تعميق تخفيض الإنتاج بنحو 1,5 مليون برميل يوميا، لمواجهة تأثير فيروس كورونا، في حين رفضت روسيا المقترح السعودي، وهو ما أدى في الأخير إلى فشل هذا الاجتماع، وقد حدثت عدة انعكاسات سلبية وكبيرة على أسعار الأسهم العالمية، وهذا ما أصبح يعرف فيما بعد بـ**الاثنين الأسود**، والذي تسبب في حدوث حرب أسعار نفطية، حيث خلفت هذه الأخيرة انهيارات كبيرة في أسعار البترول، ووصفت بأنها **"النسخة النووية من حرب الأسعار"**.

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

6.3. الخلاف الروسي السعودي وأثره على انهيار أسعار النفط:

بدأت تفاصيل الاجتماع عندما دعا وزير الطاقة السعودي الأمير عبد العزيز بن سلمان في 5 مارس 2020م نظرائه في أوبك، للتباحث حول سبل الخروج من الأزمة التي أحدثتها جائحة فيروس كورونا، وتعهد المجتمعون بإجراء تخفيضات طويلة الأمد، وكانت الموافقة الروسية ضرورية لإقرار تلك التخفيضات، لكن روسيا قررت من خلال وزيرها الذي حضر في اليوم الثاني للاجتماع عدم إجراء مزيد من التخفيضات، وأخبر وزير الطاقة الروسي ألكسندر نوفاك الصحفيين بأن المنتجين ستكون لهم حرية ضخ النفط كما يشاؤون مع بداية أفريل 2020م، وهو الأمر الذي اعتبرته السعودية استفزازا، فأعلنت بعده فورا عن خطة لزيادة الإنتاج، وأعلنت شركة أرامكو السعودية في 7 مارس 2020م عن تخفيض السعر الرسمي لبيع نفطها الخام بما يصل إلى 8 دولارات للبرميل، في استراتيجية تهدف لتحقيق أكبر هبوط ممكن في سعر النفط، وفي أسرع وقت ممكن (ميسوم، 2019).

وفي 10 مارس 2020م صرح وزير المالية الروسي بأن بلاده يمكنها أن تتحمل سعر نفط يتراوح بين 25 و30 دولارا للبرميل طوال السنوات الست (06) أو العشر (10) المقبلة، وردت المملكة العربية السعودية بطلبها من شركة أرامكو رفع إمداداتها بمقدار الربع (25%)، أي وصول إنتاجها إلى حدود 12,3 مليون برميل يوميا، أي بزيادة قدرها 2,6 مليون برميل يوميا عن مستويات إنتاجها في الفترة الأخيرة والمقدرة بـ 9,7 مليون برميل في اليوم، وفي اليوم الموالي أصدرت وزارة الطاقة السعودية أمرا لشركة أرامكو السعودية برفع الطاقة الإنتاجية القصوى إلى مستوى قياسي بلغ 13 مليون برميل في اليوم الواحد. وفي المقابل، أعلنت روسيا أنها تستطيع أن تضخ النفط بمعدلات أعلى أيضا ردا على الاستراتيجية السعودية.

7.3. الخلاف الروسي السعودي وتزامنه مع جائحة كورونا:

تزامنت حرب زيادة العرض البترولي بين المملكة العربية السعودية وروسيا مع تزايد انتشار الفوضى، والتي تسببت فيها جائحة فيروس كورونا، وأدت إلى تراكم المشكلات على جانب الطلب، وظهرت أسماء كبيرة للشركات الكبرى كضحايا لهذه الجائحة ولهذه الحرب البترولية، حيث هبطت أسهم شركة "بي بي" أو ما يعرف بـ (British Petroleum : BP) البريطانية، والتي تعتبر كثالث أكبر شركة نفط في العالم، إلى مستوى متدن لم تبلغه على مدى الأربعة والعشرين (24) عاما الماضية. وشهدت شركة "إكسون موبيل" أو ما يعرف بـ (ExxonMobil) وهي شركة أمريكية خاصة متعددة الجنسيات، وتعتبر الأولى عالميا في مجال النفط، والتي عرفت بدورها المزيد من التراجع في قيمتها السوقية، والتي وصلت إلى حدود 178 مليار دولار، وخفضت شركة أوكسيدنتال بتروليوم (Occidental Petroleum)، وهي شركة أمريكية متعددة الجنسيات، والتي تعمل في مجال النفط والغاز، وقد تراجعت أرباح أسهمها بنسبة وصلت إلى حوالي 90%.

كما أثرت حرب الأسعار هذه أيضا على شركات النفط الصخري الأمريكية، بعد أن كانت قد شهدت تزايدا في إنتاجها، ونجت من حرب الأسعار التي اشتعلت في الفترة بين 2015- 2016م، فبدأ إنتاجها بالتراجع، وأعلنت خططا لوقف تشغيل الحفارات وتقليص ميزانياتها، حيث وجدت روسيا من خلال موقفها الرافض لتمديد تقليص الإنتاج في ظل أزمة تفشي فيروس كورونا فرصة لضرب صناعة النفط الأمريكية، خصوصا بعد فرض أمريكا عقوبات في فيفري 2020م على الذراع التجاري لشركة روس نفط، والتي تسيطر عليها الحكومة الروسية.

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

8.3. اجتماع أفريل 2020م المنعقد افتراضيا:

دعت السعودية، بعد وساطة قام بها الرئيس الأمريكي دونالد ترامب بينها وبين روسيا، لعقد اجتماع في 9 أبريل 2020م، والذي ضم دول أوبك بلس (**Opec Plus**) ودولا أخرى مصدرة للبترول، بهدف التوصل إلى اتفاق عادل لإعادة التوازن لأسواق البترول.

أسفر هذا الاجتماع، الذي عقد افتراضيا (عن بعد)، عن اتفاق على خفض المجموعة لما يقارب 10 ملايين برميل يوميا في شهري ماي وجوان من سنة 2020م، على أن تتقلص هذه التخفيضات إلى 8 ملايين برميل يوميا حتى نهاية سنة 2020م، ثم إلى 6 ملايين برميل حتى أفريل 2022م، لكن الاتفاق بقي معلقا بانتظار موافقة المكسيك التي اعترضت على معدل خفض الإنتاج.

وأعلن في 12 أفريل 2020م عن إتمام هذا الاتفاق والذي وصف بالتاريخي لمجموعة أوبك بلس، بعد تكفل الولايات المتحدة بحصة المكسيك، والتي اعترضت على خفضها بمقدار 300 ألف برميل، وتضمن الاتفاق أكبر خفض للإنتاج بنحو 9,7 ملايين برميل يوميا بحلول ماي 2020م، وقال وزير الطاقة السعودي الأمير عبد العزيز بن سلمان، والذي ترأس الاجتماع مع نظيره الروسي، إن تخفيضات نفط "أوبك+" ستؤول في الواقع إلى 12,5 مليون برميل يوميا، نظرا لارتفاع إنتاج المملكة العربية السعودية، الإمارات والكويت في أفريل 2020م.

وفيما يلي الجدول رقم 1 يوضح إنتاج أو صادرات البترول لكل دولة من الدول الأعضاء لمنظمة أوبك.

الجدول 1: إحصائيات عامة حول الدول المصدرة للنفط أوبك

البلد	المنطقة	سنوات العضوية	انتاج البترول	الاحتياطيات المؤكدة
الجزائر	شمال إفريقيا	1969	1.348.361	12.200.000.000
أنغولا	جنوب افريقيا	2007	1.769.615	8.423.000.000
غينيا الاستوائية	وسط إفريقيا	2017		
الغابون	وسط إفريقيا	1975-1995, 2016	210.820	2.000.000.000
إيران	الشرق الأوسط	1960	3.990.956	157.530.000.000
العراق	الشرق الأوسط	1960	4.451.516	143.069.000.000
الكويت	الشرق الأوسط	1960	2.923.825	101.500.000.000
ليبيا	شمال إفريقيا	1962	384.686	48.363.000.000
نيجيريا	غرب إفريقيا	1971	1.999.885	37.070.000.000
جمهورية الكونغو	وسط إفريقيا	2018	260.000	1.600.000.000
المملكة العربية السعودية	الشرق الأوسط	1960	10.460.710	266.578.000.000
الإمارات العربية المتحدة	الشرق الأوسط	1967	3.106.077	97.800.000.000

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

فينزويلا	أمريكا الجنوبية	1960	2.276.967	299.953.000.000
مجموع أوبك			35,481,740	1.210.703.000.000
المجموع العالمي			80,622,287	1.650.585.000/000
نسبة أوبك			44%	73%

Source: https://ar.wikipedia.org/wiki/consulté le 12/10/2020 à 21:19

4. الآثار على أسعار النفط:

1.4. تأثيرات جائحة كورونا والخلاف النفطي على الدول المصدرة للبترول:

أدت جائحة كورونا التي لا تزال تضرب العالم إلى عدد من الآثار على كل المستويات، الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية، وزادت من المعاناة، وأدت إلى تراجع الطلب العالمي على النفط، وهو ما أدى إلى انخفاض كبير في أسعار النفط، وتأثير ذلك بشكل مباشر على الدول النفطية (المصدرة للنفط)، وبحسب تقرير آفاق الاقتصاد العالمي الصادر عن صندوق النقد الدولي في 14 أفريل 2020م، فإن الاقتصاد العالمي يشهد أعمق ركود منذ قرن، وانكماش الاقتصادات في منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى بمتوسط بلغ 3,1٪ في سنة 2020م، وأقر التقرير بصعوبة وضع توقعات دقيقة في ظل تطور الجائحة بشكل مستمر (المجالي، 2021).

2.4. التأثير على الاقتصاد الروسي:

تداعيات كورونا هي الأخرى ضاعفت من المعاناة الروسية، فقد قال وزير المالية الروسي أنطون سيليانوف: "إن إيرادات ميزانية روسيا من مبيعات النفط والغاز ستقل بثلاثة (03) تريليونات روبل روسي، أي ما يعادل 39 مليار دولار أمريكي عن المتوقع لعام 2020م، وذلك بسبب انخفاض أسعار الذهب الأسود في الأسواق العالمية، وقد هوى الروبل الروسي إلى أدنى مستوى له في أربع (04) سنوات الأخيرة، وباتت عدة شركات روسية، وعلى رأسها الطيران الروسية على حافة الإفلاس، وذلك بسبب تداعيات فيروس كورونا.

3.4. التأثير على المملكة العربية السعودية المعتمدة تقريبا على مداخيل النفط:

انخفاض أسعار النفط الخام إلى أقل من 25 دولارا لبرميل برنت، هدد بشكل مباشر تلك الدول التي تعتمد بشكل كبير على الصادرات النفطية، والكثير من هذه الدول تحتاج إلى أسعار نفط تتراوح بين 60 و85 دولارا للبرميل الواحد، وربما أكثر، لتحقيق التوازن في ميزانيتها لعام 2020م، وانخفاض أسعار النفط سيؤدي إلى تضرر احتياطات الصرف للكثير من هذه الدول النفطية، وخاصة دول مجلس التعاون الخليجي والجزائر.

إزاء هذه التداعيات اتخذت العديد من الدول إجراءات جادة للحد من الأثار المزدوجة لجائحة كورونا وانخفاض أسعار النفط، ومنها حكومة المملكة العربية السعودية التي أقرت، في وقت في أفريل 2020م، خفضا جزئيا في موازنتها في بعض البنود ذات الأثر الأقل اجتماعيا واقتصاديا، وقد بلغ حجم التخفيض الجزئي في تلك البنود ما يقارب 50 مليار ريال، أي ما يمثل أقل من 5 % من إجمالي النفقات المعتمدة في ميزانية عام 2020م، وهذه الإجراءات التي وضعت ربما لا ترقى إلى حجم العجز المتوقع لسنة 2020م، أضف إلى ذلك أن هذا الهبوط في أسعار البترول سيؤثر في سياسة التوزان المالي التي أطلقتها حكومة المملكة العربية السعودية، وتتعدى حتى الرؤية المتشائمة التي تم افتراضها سابقا وهي 45 دولارا للبرميل، وهذه التحديات ستؤثر تأثيرا مباشرا في رؤية 2030م، كما ستؤثر في ميزانية

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

2021م، والمملكة العربية السعودية تحتاج إلى سعر 80 دولارا للبرميل الواحد من أجل ضبط العجز في ميزانية 2020م (قعيد، 2020).

4.4. التأثير على الإمارات العربية المتحدة:

تعد الإمارات العربية المتحدة المتضررة الأولى مقارنة ببقية دول مجلس التعاون الخليجي، حسب تقرير صحيفة "بلومبيرغ" الأمريكية، والتي صدرت في السبت 11 أفريل 2020م، وقال التقرير إن المؤشر العام لسوق دبي المالي انخفض بنسبة 26% منذ انهيار الأسهم العالمية، بداية مارس 2020م، وفي الوقت الذي تعتمد فيه الإمارات على قطاعات اقتصادية أخرى غير النفط، كالسياحة والتجارة وغيرها، فإنها هي الأخرى تضررت بشكل كبير، قد يتجاوز هذا الضرر حتى قطاع النفط.

5.4. التأثير على الجمهورية العراقية:

ويعد العراق ثاني أكبر منتج في منظمة أوبك بعد السعودية، ولهذا كانت تأثيرات انخفاض أسعار النفط عليه كبيرة، وبحسب المتحدث الرسمي لوكالة الطاقة الدولية "فاتح بيرول"، فإن العراق هو الحلقة الأضعف في ظل الحرب النفطية، حيث تشكل عائدات نفطه أكثر من 90% من إيراداته، وهو ما يعني أنه سيواجه ضغوطا اقتصادية هائلة، حيث سيؤدي ذلك إلى انخفاض صافي دخل العراق بنسبة 65 % في 2020م، مقارنة بسنة 2019م، مسببا عجزا شهريا قدره 4 مليارات دولار.

6.4. التأثير على الجمهورية الجزائرية:

تعد الجزائر من الدول الأكثر اعتمادا على مداخيل صادرات البترول في حوض المتوسط، وقد أدى الانخفاض الحاد في أسعار النفط في الأسواق العالمية بالسلطات في الجزائر إلى اتخاذ إجراءات تقشفية واسعة نذكر منها، ما يلي:

- في الأسبوع الأول من شهر ماي 2020م، أعلنت الحكومة الجزائرية أنها رفعت نسبة تقليص نفقات تسيير الدولة من 30 إلى 50 بالمئة، وذلك بغية مواجهة تداعيات انهيار أسعار النفط، الذي يعتبر مصدر الدخل الرئيس للجزائر؛
- وفي بداية الأزمة النفطية، أعلنت الحكومة الجزائرية عن خطة تقشفية جديدة بسبب الأزمة النفطية، تضمنت خفضا لنفقات الدولة بواقع 30 بالمئة، تشمل خفضا لنفقات الدولة والمؤسسات التابعة لها دون تحديدها؛
- كما تضمنت الإجراءات الجزائرية خفض شركة سوناطراك الحكومية للمحروقات، والتي تعتبر الشركة الأكبر في الجزائر، نفقاتها بحوالي 7 مليارات دولار لسنة 2020م، بعدما كانت ميزانيتها في السابق تقدر بحوالي 14 مليا؛
- ومن القرارات الحكومية المتخذة في الجزائر جراء الأزمة النفطية التي تسببت في جائحة كورونا، خفض فاتورة الواردات بحوالي 10 مليارات دولار، بعدما كانت هذه الفاتورة في السابق تقدر بحوالي 41 مليار دولار في سنة 2019م، إلى 31 مليار دولار بنهاية سنة 2020م؛
- تتوقع الجزائر تراجع احتياطاتها من العملة الصعبة الأجنبية إلى 44 مليار دولار أمريكي بنهاية سنة 2020م، أي نزولا من 62 مليار دولار في نهاية 2019م.

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

7.4. التأثير على الكويت:

لا توجد دولية نفطية إلا وكان تأثرها كبير جراء الأزمة النفطية التي أحدثها فيروس كورونا، وقد أقرت الحكومة الكويتية، في شهر مارس 2020م، على إعادة النظر في أرقام المبالغ المكونة لميزانية الدولة للعام المالي 2021/2020م، والعام المالي في الكويت يبدأ من مطلع أفريل 2020م.

وقد تضمنت التوصيات المقدمة في هذه الدولة، على إلزامية قيام وزارة المالية بإعادة النظر في مجمل الميزانية، بما يحقق أقصى ترشيد ممكن في العناصر المكونة لها، وذلك من خلال إلزام كل الوزارات والمؤسسات بتخفيض 20 بالمئة على الأقل من ميزانياتها، أي ما يعادل بالأرقام نحو 4,5 مليار دينار كويتي (14,6 مليار دولار أمريكي). وشملت المقترحات أيضا، عدم المساس بالبند الأول في ميزانية الدولة والمتعلق بـ"الرواتب والأجور"، وتأجيل جميع المشاريع الإنشائية التي لم يجر التعاقد عليها إلى تاريخ لاحق، وتم الاقتراح أيضا على إعادة النظر في جميع المشتريات العسكرية والعمل على تأجيل أو تخفيض حجم المشتريات.

8.4. التأثير على فنزويلا:

ساهم فيروس كورونا المستجد في تفاقم الأزمة الاقتصادية في فنزويلا، وقد ساهم هذا الفيروس في رفع نسب التضخم في البلاد، والتي كانت غارقة أصلا في انكماش اقتصادي عميق منذ نحو سبعة (07) أعوام.

وتعاني المستشفيات الحكومية وضعا صعبا ومتردیا للغاية، إذ تفتقر هذه المستشفيات إلى التجهيزات والطواقم الطبية المدربة، وقد اختار عدد من أفراد الطواقم الطبية والتمريضية الالتحاق بصفوف أكثر من خمسة (05) ملايين فنزويلي هربوا من البلاد، التي يقودها نظام نيكولاس مادورو، والبلاد موجودة تحت العقوبات الاقتصادية الدولية.

ودخلت دولة فنزويلا في تضخم مفرط للغاية في نهاية 2017م، حتى نوفمبر 2020م، في تراكمات زيادة الأسعار، وخلال سنة 2020م سجلت فنزويلا تضخما سنويا قدر بحوالي 4000 في المائة، وذلك عند الكشف عن بيانات ديسمبر الماضي 2019م.

ودفع معدل التضخم المرتفع في فنزويلا التجار والمواطنين بشكل عام إلى تفضيل استخدام الدولار الأمريكي في مواجهة الخسارة اليومية لقيمة العملة المحلية الفنزويلية.

وكشفت دراسة أجرتها في 2019 جمعية "هومفنزويلا" غير الحكومية المتخصصة في توثيق الأزمة الإنسانية في البلاد، أن أربعة (04) من كل ستة (04) مستشفيات تفتقر إلى المعدات الأساسية، وثمانية (08) مستشفيات من كل عشرة (10) لا تملك ما يكفي من الأدوات الجراحية أو الأدوية.

والجدول رقم 2 الموالي يوضح لنا التذبذبات في أسعار النفط خلال مدة تقدر تقريبا بـ 30 وذلك خلال منتصف الأزمة أين بدأت أسعار النفط في التعافي التدريجي.

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

الجدول 2: أثر جائحة كورونا على أسعار النفط

التاريخ	سعر الافتتاح	عالي	منخفض	سعر الإغلاق	التغير %
09-10-2020	43.45	43.66	42.72	42.90	1.43
08-10-2020	42.24	43.55	41.95	43.51	2.92
07-10-2020	41.94	42.49	41.46	42.24	0.62
06-10-2020	41.41	42.91	41.30	41.98	1.08
05-10-2020	39.46	41.84	39.46	41.53	5.76
02-10-2020	40.69	40.77	38.81	39.14	4.12
01-10-2020	42.11	42.54	39.92	40.75	3
30-10-2020	41.33	42.46	40.80	41.97	1.53
29-10-2020	42.79	42.93	40.80	41.33	3.61
28-09-2020	42.25	42.98	41.89	42.82	1.5
24-09-2020	41.82	42.43	41.62	42.18	0.81
23-09-2020	42.05	42.94	41.56	41.84	0.48
22-09-2020	42.18	42.55	41.54	42.04	0.08
21-09-2020	43.30	43.66	41.34	42.07	2.86
18-09-2020	43.48	44.08	42.85	43.27	0.74
17-09-2020	42.58	43.79	41.82	43.59	2.28
16-09-2020	41.02	42.73	40.91	42.60	3.85
15-09-2020	39.97	41.12	39.71	40.96	2.5
14-09-2020	40.10	40.37	39.61	39.94	0.61
11-09-2020	40.16	40.58	39.61	40.18	0.48
10-09-2020	40.70	41.15	39.94	39.99	1.91
09-09-2020	39.86	41.36	39.54	40.75	1.75

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على إحصائيات الموقع الرسمي للمنظمة

5. أثر غلق الحدود بين البلدان على أسعار النفط:

تم إغلاق الكثير من البلدان بسبب جائحة الفيروس التاجي، مع إلغاء الرحلات الجوية في جميع أنحاء العالم، حيث أوقفت شركات الطيران طائراتها، مما أضر بالنشاط الاقتصادي والطلب على الوقود، حيث أن وسائل النقل التي تم ايقاف خدماتها تستهلك لوحدها ما يقارب 30 % من صادرات النفط. كما تراجعت أسعار النفط إلى أدنى مستوياتها منذ أكثر من سبعة عشرة (17) عاما نتيجة انخفاض الطلب بسبب هذا الوباء، وقد أظهرت حرب الأسعار بين المملكة العربية السعودية وروسيا الفيديرالية علامات على التراجع نتيجة الوساطة الأمريكية.

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

وبلغت أسعار خام برنت 23,03 دولارا للبرميل صباح يوم الإثنين 20 أفريل 2020م، وهو أدنى مستوى منذ 15 نوفمبر 2002م. وقد عوضت منذ ذلك الحين بعض الخسائر بعد هذا الانخفاض القياسي، لكنها ظلت في آخر مرة منخفضة بنسبة 5,86٪ عند 23,47 دولارا للبرميل.

كما انخفضت العقود الآجلة لخام غرب تكساس الوسيط الأمريكي لفترة وجيزة إلى ما دون 20 دولارا للبرميل إلى 19,90 دولارا، وهو أدنى مستوى لها منذ 20 مارس 2020م، عندما هبطت إلى 19,50 دولارا. وانخفض خام غرب تكساس الوسيط بنسبة 4,51 ٪، أي عند 20,54 دولارا للبرميل.

6. تأثير جائحة كورونا على الدول المستوردة للبترول:

1.6. الصين:

كشفت بيانات صينية، أن إجمالي واردات الصين الشعبية من النفط الخام قفز بحوالي 7,3% في سنة 2020م، وذلك بالرغم من الصدمة التي أحدثها فيروس كورونا. ووفق هذه البيانات والإحصائيات، استقبلت الصين كميات غير مسبوقة من واردات النفط في الربعين الثاني والثالث من عام 2020م، مع زيادة أنشطة المصافي، ويعود ذلك إلى قلة الأسعار التي شجعت هذه الدول الاقتصادية الكبرى على زيادة طاقتها في التخزين، وذلك بنسب لم يشهد لها الماضي مثيل. واستقبل أكبر مشتر للنفط في العالم في 2020م كمية غير مسبوقة بلغت 542,4 طن من الخام في اليوم، أي ما يعادل 10,85 مليون برميل يوميا.

وجاءت التدفقات القوية بعد شراء كثيف من المصافي وكذلك شركات التخزين المستقلة. وتعزز الاستهلاك الصيني في أعقاب تهاوي أسعار الخام إلى أدنى مستوياتها في عقود في وقت سابق من العام، إذ استفادت من قوة الطلب المحلي مع تعافي الاقتصاد سريعا من جائحة فيروس كورونا (العين الإخبارية، 2021).

2.6. الولايات المتحدة الأمريكية:

تعد الويات المتحدة الأمريكية المتضرر رقم واحد الأول على الصعيد العالمي، من أزمة انخفاض أسعار النفط، فبعد أن وصل سعر الخام إلى ما يقارب 63,27 دولارا للبرميل في شهر جانفي 2020م، أي مع بداية العام، تراجع الخام الأمريكي بنسبة وصلت إلى 71٪ من قيمته، وانخفض إلى 17,33 دولارا للبرميل، وهو ما تطلب تدخل الدبلوماسية الأمريكية لدى دول منظمة أوبك لمحاولة التوصل إلى حل لتخفيض الإنتاج، من أجل إعادة الروح والنفس لقيمة الخام الأمريكي، ومع إعلان كل من المملكة العربية السعودية وروسيا التوصل إلى تفاهمات مشتركة، بشأن الإنتاج النفطي، فقد ارتفع سعر النفط الخام مجددا إلى 28,34 دولارا للبرميل في 3 أفريل 2020م، وقد سجل تراجعا جديدا قدرت نسبته بـ 8٪ مرة أخرى يوم الجمعة 17 أفريل 2020م، ليصل إلى أدنى مستوياته في 18 عاما عند 18,27 دولارا للبرميل.

وفي 20 أفريل 2020م انخفضت العقود الآجلة لخام غرب تكساس المقرر تسليمها خلال شهر ماي 2020م، بأكثر من 100% إلى أن وصل إلى -37.63 دولارا للبرميل، لأسباب عدة، على رأسها الانخفاض الشديد في الطلب العالمي، واقتراب التخزين الأمريكي من الامتلاء، مع سعي المتعاملين للتخلص من مخزونهم، وقد قفز سعر برميل النفط الأمريكي في التعاملات الآسيوية إلى ما فوق الصفر صباح اليوم الثلاثاء 21 أفريل 2020، وقد تحسن السعر حاليا بسبب عودة عجلة الاقتصاد إلى الدوران.

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

من حيث تضرر الشركات تعد الشركات الناشطة في مجال النفط الصخري الأمريكي المتضررة الأولى من حيث انخفاض سعر النفط. ووصلت أسعار النفط إلى أقل من 20 دولارا، وهذا السعر يؤرق هذه شركات النفطية الأمريكية، لأنها تحملت قدرا كبيرا من الديون نتيجة لمشاريع الحفر وتكاليف الإنتاج المرتفعة، وعدم قدرة هذا السعر على تغطية نفقات هذه الشركات. وقدرت الشركة النرويجية المتخصصة في استشارات الطاقة "ريستاد إنرجي" أن ما يقارب عن 140 منتجا للنفط في أمريكا قد يتقدمون بطلب إفلاس في حال استمرت أسعار النفط في حدود 20 دولارا للبرميل في عام 2020، وهذا ما يفسر تلك التهديدات الأمريكية التي تناولت أطراف الأزمة النفطية (مركز الفكر الإستراتيجي للدراسات، 2020).

7. خاتمة:

منذ ظهور COVID-2019، تم فرض الإغلاق في كل دولة من دول العالم، حيث تم إغلاق جميع الصناعات في العالم، وتم حظر هبوط جميع الطائرات. مما أدى بغالبية الناس في العالم إلى المكوث في منازلهم. وتم فتح المستشفيات فقط لعلاج المرضى بسبب هذا الفيروس الخطير، وقد تم تسجيل انخفاض في استهلاك النفط بشكل لم سبق له مثيل من قبل، وهذا ما أدى إلى انخفاض الطلب على النفط في العالم.

وصل السعر إلى 2,175 دولار للبرميل، وكان هذا السعر دون المستوى في العقود الأربعة الأخيرة، أي من 1980-2020م، وأصبحت الغالبية العظمى من الناس عاطلين عن العمل، وتوقفت تحويلات المهاجرين بالمهجر إلى بلدانهم النامية. كما تأثر نمو الناتج المحلي الإجمالي بشكل كبير، وذلك بسبب الإغلاق الذي فرضه فيروس كورونا.

قتل فيروس كورونا ملايين من الأشخاص في العالم، مما أدى إلى زيادة فترة الإغلاق بين البلدان، بينما أدى هذا الإغلاق إلى تقليل استهلاك النفط بشكل كبير، مما أدى إلى شلل في النظام الاقتصادي في العالم بالكامل.

وقد حاولت بعض الحكومات إنهاء فترة الإغلاق في بلدانها، لكن بسبب الانتشار الكبير لعدوى فيروس كورونا، تم توسيع فترة الإغلاق مرة أخرى. وقد تحكم عدد قليل من البلدان في الوضع، بينما لا يزال الإغلاق مستمرا في بلدان أخرى. لذا فإن فيروس كورونا هو القضية الكبرى في العالم حاليا.

1.7. النتائج المتوصل إليها:

-انهيار أسعار البترول نتيجة لتوقف وسائل المواصلات على المستوى العالمي، لأنها تستهلك لوحدها 30 % من الإستهلاك العالمي اليومي لمصادر الطاقة؛

-ارتفاع معدلات البطالة نتيجة تقليص عدد الوظائف وغلق وإفلاس العديد من الشركات والمؤسسات؛

-الركود الاقتصادي نتيجة عدم القدرة على تصريف المنتجات من قبل المؤسسات والشركات؛

- ضرورة وأهمية العمل الجماعي المشترك لمواجهة الأزمات، والاعتراف بدور وسائل الإعلام والتكنولوجيا في هذا العصر؛

- تراجع ملحوظ في تدفقات رؤوس الأموال، والاستثمارات الأجنبية في الدول النفطية؛

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

- تراجع في أنشطة القطاع السياحي، وبالتالي انخفاض في حجم الإيرادات السياحية، وبخاصة في الدول الإفريقية التي كانت السياحة تدر لها موردا ماليا هاما (كمصر وتونس والمغرب)؛

- تراجع في المؤشرات الاقتصادية، وارتفاع معدل المسحوبات من البنوك بسبب الهلع، وتجميد تمويل المشروعات بسبب الانكماش؛

- تراجع في المساعدات المالية من الدول الأوروبية، لأن طابع هذا المرض جعل تلك الدول نفسها في حاجة إلى من يسعفها هي أولا؛

-ركود حاد وتداعيات مستديمة على الناتج، وذلك من خلال تقليص معدلات الاستثمار والابتكار، وتآكل رأس المال البشري للعاطلين، والانسحاب من دائرة التجارة العالمية، وانقطاع الصلة بسلاسل التوريد؛

-في الأجل طويل ستكون هناك أضرار الاقتصادية لجائحة كورونا في الاقتصاديات التي تعاني من أزمات مالية، وفي الدول المصدرة لمنتجات الطاقة بسبب تهاوي أسعار النفط؛

-في الآجال المتوسطة وفي فئة الاقتصاديات الصاعدة والبلدان النامية، قد يكون هناك كساد خلال خمس سنوات القادمة، وقد تصاحبة أزمة مالية خانقة، تؤدي إلى انخفاض الناتج المحتمل بنسب قد تصل إلى 11 %؛

-قد تتراجع معدلات الاستثمار بنسبة 13 % بعد مرور خمسة (05) أعوان في البلدان المتأثرة.

2.7. التوصيات:

-ينبغي على السلطات أن تصمم استجاباتها وترتبها على حسب حدة الصدمات؛

-ينبغي أن تركز السلطات أولا على الاستجابة للطوارئ الصحية، وما يرتبط بها من خطر الركود الاقتصادي؛

- تنظيم الجهود والخبرات الوطنية، لتوفير المرونة اللازمة لانتعاش الاقتصاد الوطني وفق متطلبات السوق المتغيرة؛

- الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية، وتطبيق الميزة النسبية في تحديد نمط التجارة الدولية؛

-يمكن تأجيل ضبط أوضاع المالية العامة المرتبط بالانخفاض في أسعار النفط، ومعالجة الآثار غير المباشرة حتى يتم التعافي من الجائحة؛

-في إطار التصدي للجائحة، يمكن للسلطات إعطاء دفعة جديدة للإنفاق الصحي، بما في ذلك إنتاج أدوات الاختبار أو الحصول عليها، وتعبئة العاملين الصحيين ودفع رواتبهم، وتعزيز البنية التحتية للرعاية الصحية، وتكثيف حملات التطعيم؛

-يمكن للسلطات استخدام التحويلات النقدية الموجهة للأسر الفقيرة ودعم القطاع الخاص، بما في ذلك المشروعات الصغيرة والمتوسطة في القطاع غير الرسمي؛

-نظرا للعدد الكبير من العاملين في القطاع غير الرسمي وقيود الاقتراض في الكثير من البلدان النامية في المنطقة، تعد المساعدة الموجهة أمرا ضروريا، ويجب أن تكون أكبر بالنسبة لحجم الاقتصاد من الجهود المماثلة في البلدان المتقدمة.

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

7. قائمة المراجع:

العين الإخبارية. (14 1, 2021). تاريخ الاسترداد 11 4, 2021، من https://al-ain.com/article/year-pandemic-china-consumes-largest-oil-history.

الياس ميسوم. (2019). النفط وعلاقته بالسياسة دراسة في أثر النفط على النظام والسياسة السعوديان. افاق للعلوم، 4(2)، 264-272.

طلال غيث فايز المجالي. (2021). التداعيات السياسية والاقتصادية لجائحة فيروس كورونا المستجد على النظام السياسي والاقتصادي الدولي. دفاتر السياسة والقانون، 13(1)، 1-17.

عبد القادر مومني، محمد تربش، و عائشة عامر برحو. (2020). الإمداد التجاري الإلكتروني كضرورة للمنافسة في ظل تفشي فيروس كورونا: دراسة حالة شركتي (alibaba وjd.com) في مدينة ووهان. مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 20(1)، 249-260.

علي بن الطيب. (2020). التأثير العالمي لأزمة كورونا على الفرص المتاحة للاستدامة المستقبلية. مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 20(1)، 193-206.

لطيفة قعيد. (2020). أوضاع سوق النفط العالمي في ظل جائحة فيروس كورونا المستجد. مجلة بحوث الإدارة والاقتصاد، 2(2)، 138-150.

محمد مسعودي، نذير غانية، و السعيد بوشول. (2019). تأثير الإنتاج الخارجي على قوة كارتل أوبك في سوق النفط – إطار تحليلي-. حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية، 6(1)، 98-114.

مركز الفكر الإستراتيجي للدراسات. (28 أفريل, 2020). تاريخ الاسترداد 28 أفريل, 2020، من https://fikercenter.com/position-papers.

نعيم بوعموشة. (2020). فيروس كورونا (كوفيد 19) في الجزائر -دراسة تحليلية- مجلة التمكين الاجتماعي، 2(2)، 113-151.

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)